

محاضرة الثامنة : الاتجاه الاجتماعي في تفسير للجريمة

- تابع للنظريات المفسرة للجريمة-

تمهيد:

لقد حاول العديد من علماء الاجتماع تفسير ظاهرة الإجرام ، كما عملوا على تحديد المؤشرات التي تعمل على إبراز الظاهرة في المجتمع ، ومن بين هؤلاء العلماء نجد علماء الاجتماع فلقد كان لهم دور كبير في محاولات تفسير الجريمة و حاولوا حصر الأسباب الاجتماعية أو المؤشرات الاجتماعية التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو الجريمة أو انطفائها.

وعليه فهذا الاتجاه على ربط الفرد بالجماعة بالرغم من اختلاف العلماء في نظرتهم وتفسيرهم للسلوك الإجرامي إلا أنهم يؤكدون على فكرة جوهرية، وهي دور البيئة التي يعيش فيها الفرد كعامل أساسي يساهم والى حد بعيد في تكوين الجريمة ولا ينظر علماء الاجتماع في تفسيرهم لشخص المجرم كشخص مختلف من الناحية العضوية أو العقلية أو المرضية، بل كشخص مُختلف من الناحية الاجتماعية عن سواه من الأشخاص غير المجرمين(جابر نصر الدين، ٢٠٠٧ ، ص: ١١٣)

انطلاقا مما سبق نحاول استعراض بعض النظريات الاجتماعية ونذكر منها :

١- نظرية التقليد :

ومفادها أن الانحراف يتم عن طريق الانتشار والانتقال بين الطبقات الاجتماعية من خلال المحاكاة والتقليد ، ويؤكد روادها هذه النظرية وعلى رأسهم جبرائيل تارد (G.Tard) أن ارتكاب الجريمة يرجع الى أن كل فرد يتصرف في المجتمع وفق العادات والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمعه ، فإذا سرق شخص

أو قتل فإنه لا يفعل ذلك إلا نتيجة لتقليد شخص آخر سبقه على ذلك ، بمعنى آخر أن ارتكاب الجريمة ليس سببه خلل عضوي أو نفسي ، وغنما يكون بواسطة التقليد والمحاكاة للآخرين . (علي موسى حنان ، ٢٠١٦ : ٩٣)

وفي السياق ذاته يذكر (السدحان عبد الله ، ١٩٩٦ : ١٥-١٦) نقلا (G.Tard) أن التقليد يتم حسب قوانين ثابتة هي :

١- يتعاضم التقليد كلما كان الاتصال بين الأفراد أكبر ، وهذا يكون في المدينة أكثر منه في الريف .

٢- التقليد يكون من الأعلى الى الأسفل ، فالفقير يقلد الغني ، والصغير يقلد الكبير .

٣- تداخل الظروف واحلال بعضها محل بعضها الاخر فمثلا جريمة القتل بالسكين كان قديما مشهور الى أن صنع المسدس .

٢- نظرية الصراع :

ومفادها أن المجتمع يتألف من طبقات متنوعة تحكمها هذه جوانب اجتماعية واقتصادية ودينية ولغوية ، ويؤكد رواد هذه النظرية وعلى رأسهم ماركس و Sellin-Gordon-platt وغيرهم أن سبب الجريمة راجع إلى الظروف الاجتماعية الطبقيّة وعلى هذا الأساس فإن المجتمعات الاشتراكية يجب أن تكون معدلات الاجرام فيها أقل من الرأسمالية التي يكون فيها التطبيق القسري للقانون يؤدي إلى التركيز على سلوك الجماعات الأضعف وبالتالي تجريم سلوك هذه الجماعات بصورة غير ملائمة ، (بن غدفة ، ٢٠١٧ : ٨٦٦)

٣- التفكك الاجتماعي :

ومفاد هذه النظرية أن التفكك الاجتماعي يلعب دورا كبيرا في ازدياد حجم الظاهرة الاجرامية وفحوى هذا الاتجاه متقارب جدا مع نظرية صراع الثقافات

ويرى رواد هذه النظرية وعلى رأسهم سيلين أن الجريمة وليدة خلاف مذهبي بين الفرد والقانون بمعنى أن المجرم مشبع بثقافة من الوسط المحيط به تتعارض مع رأي المجتمع (رمسيس بهنار، ١٩٧٠: ٣١). وكما حاول أيضا إعطاء تفسيراً لنظريته على أساس التفرقة بين المجتمعات البيدائية والمتحضرة والمقارنة بينها من حيث وضع الفرد في كل منها وتأثره بما يسوده من ظروف ومؤثرات ، فعلمية التفكك الاجتماعي تكمن في رأيه في تصادم المصالح والقيم والسبب يرجع الى انعدام الترابط والتناسق والانسجام بين أفراد المجتمع مما يؤدي الى ارتفاع حجم الظاهرة الاجرامية في المجتمعات الحديثة المتقدمة حضارياً . (الرشيدى ٢٠١٧: ٣٨١)

فالتنظيم في هذه المجتمعات مستمد من الوحدات الاجتماعية التي تجبر الفرد بقوة القانون الانتماء اليها ، اذ يعتبر السلوك الاجرامي في ظلها سلوكاً عادياً مألوفاً، فيندفع فيها الفرد الى ارتكابه نتيجة لتأثره بقواعد ومعايير هذه الجماعة ومختلف أنماط السلوكيات السائدة فيها . (إبراهيم عبد النايلى ، ٢٠٠٨ : ٨٢-٨٣)

٤ - نظرية الضبط الاجتماعي :

وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الأفعال الجانحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة أو متصدعة، وعليه فهي تنظر للانحراف على أنه نتيجة للتحرر النسبي من الارتباطات والمعتقدات الأخلاقية التي تربط معظم الناس وتجعلهم يعيشون حياة واحدة في ظل القانون . (السيد علي شتا، ٢٠٠٠، ٨٩)

ويؤكد رواد هذه النظرية وعلى رأسهم ترفيز هيرزخ وشورت مستر أنه يمكن تفسير الجريمة من خلال منظور الضبط الاجتماعي فالمنحرفين أو الجانحين يختلفون عن غيرهم من العاديين في أنه تنقصهم الفاعلية وروابط المكافأة بالنظم

الاجتماعية الأساسية أي أن ضعف رابطة الفرد ونقص استقراره في المجتمع يولد الجريمة والانحراف . (منال عباس، ٢٠١٦: ٦٥)

٥- نظرية الضغوط :

يرى رواد هذه النظرية " روبرت ميرتون " و"كلوارد ويونغ " أن الجريمة في نظرهم تتولد نتيجة وجود فجوة واسعة بين تطلعات الافراد وطموحاتهم الثقافية والتي تعلقى أو ترفع من شأن الإنجاز والنجاح الناس وبين الفرص المتاحة والمحددة تماما بالظروف والعوامل البنائية فالإلحاح المستمر من جانب المجتمع يتناقض تماما مع الفرص الواقعية التي يجدها الافراد ومن ثم تتراكم مشاعر الإحباط وخيبة الامل الى جانب الضغوط المستمرة فتتولد مشاعر الكراهية والحقد وبالتالي مختلف مظاهر العنف والجريمة . اذن فالعلاقة وطيدة بين الضغوط والانحراف أو العنف والجريمة في المجتمع والضغوط هي عبارة عن خبرات وتجارب غير سارة يمر بها الفرد، فالشخص يصاب بالضغوط حينما يشعر بأن متطلباته الداخلية تحتاج الى اشباع يفوق موارده الشخصية كما تحدث الضغوط على الأفراد ولمعظم الناس نتيجة أحداث الحياة من فواجع وأحداث الطلاق وغيرها . (منال عباس، ٢٠١٦: ٦٣)

٦- نظرية الوصم (رد الفعل الاجتماعي أو التسمية الانحرافية) :

وتعرض هذه النظرية لمجموعة من قضايا من بينها اختلاف موقف مرتكبي الجريمة عن موقف الجماعة التي ينتمي اليها ففي حين يرى مرتكب الجريمة أن هذا السلوك خروج عن معاييرها وتصم هذا الفرد الذي ارتكب السلوك بأنه مجرم وهذه الوصمة لها دور كبير في دفع الفرد الى الجريمة (عبد الله غانم ، ١٩٩٤: ١٠٤)

ويؤكد رواد هذه النظرية وعلى رأسهم " أودين لمبرت" يرى أن السلوك الاجرامي يتجه الى الطريقة التي يتعامل المجتمع معه ، فالانحراف في نظره ما هو إلا

نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف وردود أفعال المجتمع تجاهه (السدحان عبد الله ، ١٩٩٦ : ٢٠)

في حين يرى (إبراهيم الدخيلص ، ١٩٨٣ : ٩٨) أن نظرية الوصم تقوم على فرضيتين أساسيتين هما :

١- الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وماهيته بقدر ما يقوم على نتيجة ما يوصف به الفاعل من المجتمع

٢- أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين الفعل الانحرافي ، وردة فعل المجتمع اتجاه ذلك الفعل ووصمه بالانحراف من جانب المجتمع .

خلاصة : إن معظم النظريات الاجتماعية حاولت أن تفسر ظاهرة الانحراف والجريمة وفق تحليل ميكرو- سوسيولوجي والذي انطلق من التفاعل بين الأفراد وحتى الجماعات و الأنساق الاجتماعية و البنى التحتية المكونة لكل مجتمع وهذا التحليل أعطى لهذه الأبعاد أهمية حتمية في تكوين السلوك الإجرامي و أهمل الدوافع الشعورية و اللاشعورية ، كما ولا يمكننا أن نفسر وفق هذه الرؤية لماذا يجرم المرضى العقليين.